



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:
<http://journals.sustech.edu/>



دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار

(بالتطبيق علي بنك الاستثمار المالي)

The Role Of Internal Auditing In Enhancing The Efficiency And Effectiveness of Investment Funds

(An Application on the Financial Investment Bank)

الإمام أحمد يوسف محمد

بدر الدين فاروق أحمد

فتح الرحمن الحسن منصور

جامعة كسلا - الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

هدفت الدراسة الي اختبار دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار ، تمثلت مشكلة الدراسة في ان المراجعة الداخلية لصناديق الاستثمار دائما ما تركز علي لوائح وقوانين الاستثمار دون مراعاة كافة الجوانب الإدارية والفنية للمراجعة الداخلية ، كما ان اساليب المراجعة الداخلية في صناديق الاستثمار غير فاعلة. قامت الدراسة باختبار أن مراجعة القوائم المالية تؤدي إلى تحسين اداء العمل المحاسبي لصناديق الاستثمار، وأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة الإجراءات الادارية و كفاءة صناديق الاستثمار. تم إتباع المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج التحليلي الكمي للدراسة التطبيقية وذلك باستخدام نسب التحليل المالي (النسب المالية). وتوصلت الدراسة إلى أن دقة وكفاءة المراجعة الداخلية تشجع على الاستثمار في الصناديق الاستثمارية وأن هناك ضعف في استجابة المؤسسات المالية للاستثمار في الصناديق كما أوصت بالاستمرار بإنشاء الصناديق الاستثمارية وإدارتها للمساهمة في تشجيع المستثمرين، وللمراجعة الداخلية دور فعال في ذلك، والعمل على زيادة الوعي الاستثماري لجمهور المستثمرين من خلال الترويج المكثف للاستثمار في الصناديق الاستثمارية.

ABSTRACT:

The study aimed at examining the role of internal audit in enhancing the efficiency and effectiveness of Investment funds. The problem of the study stemmed from the fact that internal audit for investment funds usually focus on investment laws and regulations with little consideration to its administrative and technical parts; besides the ineffectiveness of internal auditing procedures regarding investment funds. The study hypotheses test the relationship between the revision of financial statements, administrative procedures and efficiency of investment funds. The study adopted the historical method in order to review the previous studies, and the quantitative and analytical method for the applied study using the financial analysis technique. The study main results indicated that the accuracy and

efficiency of internal audit encourages investors to invest in investment funds, besides highlighting the inadequate response of financial institutions to invest in these funds. Therefore, the study recommended the continuity of establishing investment funds and managing them to contribute in encouraging the investors; in addition to increase the investment awareness among investors to invest in these funds through intensive promotion campaign.

الكلمات المفتاحية: -المراجعة الداخلية - الكفاءة والفعالية - صناديق الاستثمار .

المحور الأول: الإطار العام والدراسات السابقة

أولاً: منهجية الدراسة

المقدمة: Introduction

تعتبر صناديق الاستثمار إحدى الأوعية الادخارية المهمة لتجميع الأموال بالداخل والخارج لتمثل مصدر لتوزيع الأصول الرأسمالية أو العينية أو أصول القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، وهي تمثل فرصة استثمارية مناسبة للمستثمرين الذين تتفهم الخبرة وأولئك الذين ليست لديهم مقدرات مالية كبيرة. تعتبر صناديق الاستثمار من أنواع الاستثمارات التي يشارك فيها عدد كبير من المستثمرين، ونسبة لوجود هذا العدد كان لابد من وجود آلية مراجعة لحسابات هذه الصناديق، الهدف من هذه الآلية هو التأكد من كفاءة وفعالية أداء الصناديق الاستثمارية، وضمان مصداقية الإفصاح للجهات ذات الصلة المستفيدة منها. ولتكون إجراءات المراجعة الداخلية ذات فائدة قصوى ومصداقية لابد من التعاون بين المراجع الداخلي والإدارة لهذه الصناديق.

تمتاز صناديق الاستثمار بعدم وجود هيكل أو بنية رأسمالية كما هو موجود في الشركات، وبناء على ذلك لابد لأي مراجع متخصص أن يكون ملماً بخصائص هذه الميزة والمشاكل التي قد تنتج عنها. ونسبة لحدثة تجربة قيام الصناديق في السودان والضغوط المتزايدة التي تواجهها من قبل سوق الأوراق المالية لاستيفاء شروط الإدراج فيه، نتج عن كل ذلك ظهور العديد من الصعوبات التي واجهت المراجعين الذين يمارسون عملية المراجعة، مما دعا إلى ضرورة رفع كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية في ذلك.

مشكلة الدراسة: Study Problem

تتمثل مشكلة الدراسة في ان المراجعة الداخلية لصناديق الاستثمار دائما ما تركذ علي لوائح وقوانين الاستثمار دون مراعاة كافة الجوانب الإدارية والفنية للمراجعة الداخلية ، وذلك نسبة للطبيعة الخاصة بنشاط تلك الصناديق وهذا بدوره يؤدي الي اثاره الاسئلة التالية:

- 1- هل مراجعة القوائم المالية تؤدي الي تحسين اداء العمل المحاسبي لصناديق الاستثمار .
- 2- هل مراجعة الإجراءات الادارية تؤدي الي كفاءة صناديق الاستثمار .
- 3- هل الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات يؤثر علي فاعلية صناديق الاستثمار .

فرضيات الدراسة: Study Hypotheses

تقوم الدراسة على اختبار مدى صحة سلامة الفرضيات التالية:

1. مراجعة القوائم المالية تؤدي الي تحسين اداء العمل المحاسبي لصناديق الاستثمار .

2. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة الإجراءات الادارية و كفاءة صناديق الاستثمار .
3. الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات يؤثر علي فاعلية صناديق الاستثمار .

هدف الدراسة: Study Objective

تسعى هذه الدراسة الي تحقيق الاهداف الاتية:-

1. بيان مراجعة القوائم المالية واثرها في تحسين اداء العمل المحاسبي لصناديق الاستثمار .
2. اختبار دور مراجعة الإجراءات الادارية واثره في كفاءة صناديق الاستثمار .
3. معرفة مدي الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات واثرها علي فاعلية صناديق الاستثمار .

منهج الدراسة: Study Approach & Methodology

تتحو الدراسة إلى استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي والاستقرائي لتحليل البيانات وتم استخدام أسلوب التحليل الكمي لتحليل بيانات الدراسة التطبيقية باستخدام النسب المالية، وكذلك استخدام المقابلة والملاحظة من واقع المصادر الأولية.

حدود الدراسة: Study Limitation

الحدود الزمانية: 2006م – 2010م

الحدود المكانية: بنك الاستثمار المالي - ولاية الخرطوم

قيمة ومصادقية الدراسة: Value & Validity of The Study

على الرغم من أن هذه الدراسة ليست هي الأولى التي تتناول أداء صناديق الاستثمار حيث أن هنالك العديد من الدراسات التي تناولت هذا المجال إلا أن معظمها لم يركز على اساليب المراجعة الداخلية لصناديق الاستثمار المالي وبالتالي تكتسب هذه الدراسة أهميتها في الوقوف على طرق وأساليب المراجعة الداخلية التي تساعد في دقة وسلامة الاجراءات المتبعة لصناديق الاستثمار المالي ، كما تعتبر الدراسة إضافة للمكتبة الأكاديمية في مجال صناديق الاستثمار .

هيكل الدراسة: Study Structure

ارتباطاً بأهداف الدراسة ومنهجيتها فقد تم تناولها في ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول : ويشمل الاطار العام والدراسات السابقة.

المحور الثاني: ويشمل الاطار النظري للدراسة.

المحور الثالث :ويشمل الدراسة التطبيقية.

النتائج والتوصيات .

المراجع والمصادر .

ثانياً: ملخص الدراسات السابقة

على الرغم من أن هذه الدراسة ليست هي الأولى التي تحاول معالجة مشاكل صناديق الاستثمار حيث أن هنالك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الجانب إلا أن معظمها ركز على صناديق الاستثمار بشكل عام دون التركيز على كفاءتها وفعاليتها وتأثيرها بالمراجعة الداخلية مثل دراسة أمين عثمان أمين في عام 2005م: والتي توصلت إلى تفاوت مستويات معدلات العائد الاستثماري للصناديق الاستثمارية وتفاوت أرباح الصناديق الاستثمارية على الودائع

وغيرها، ودراسة أشرف محمد إبراهيم في عام 2011م: التي توصلت إلى أن الأزمات المصرفية هي المبرر والدافع لوجود صندوق ضمان الودائع المصرفية الذي يساعد في حماية اموال المستثمرين، ودراسة عبد الله إدريس العباس في عام 2004م: التي توصلت إلى أن مساهمة الصناديق لا تتضح جلياً في المساهمة في حجم رأس مال السوق من حيث التداول بل هي الأفضل من حيث التداول بالأوراق المالية، ودراسة عثمان حسن بشير في عام 2006م: والتي توصلت إلى أنه لا يوجد تلازم ما بين السيولة والربحية فقد تحقق الصناديق الكثير من الأرباح ومع ذلك تعاني من السيولة والعكس صحيح. وهذه الدراسات جميعها ركزت على تجربة صناديق الاستثمار ودور صندوق ضمان الودائع المصرفية في سلامة المصارف دون التركيز على التقييم من قبل كفاءة وفعالية المراجعة بينما الدراسة الحالية تناولت التقييم من حيث كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية.

كما ركزت بعض الدراسات على دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء في القطاع المصرفي والحكومي والخاص مثل دراسة محمد صالح علي خليفة في عام 2004م: التي توصلت إلى أنه ليس هناك معيار محدد لاختيار ضباط لفرع المراجعة الداخلية وأن الإدارة العامة تعتمد اعتماداً كلياً على تقارير المراجعة الداخلية، ودراسة حيدر محمد عثمان عمر في عام 2007م: والتي توصلت إلى أن نظام المراجعة الداخلية يؤدي إلى تطوير الأداء المالي ولكن عدم تدريب الكادر البشري يؤثر سلباً على تطوير الأداء، ودراسة نور الشام محمد عبد الله في عام 2005م: التي توصلت إلى ضرورة رفع مستوى التأهيل الأكاديمي والفني للمراجع الداخلي مما يساعد المراجع الخارجي في تقليل نطاق فحصه، ودراسة نصر إبراهيم بشير في عام 2009م: والتي توصلت إلى أن وجود ضوابط وقوانين للمراجعة الداخلية يؤدي إلى ترقية الأداء المالي في الوحدات الحكومية والصناديق الاستثمارية وغيرها، ودراسة محمد إبراهيم محمد بابكر في عام 2009م: التي توصلت إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تهتم بالرقابة المحاسبية والإدارية والاقتصادية مما يساعد على تطوير الأداء وترشيد الصرف وحماية الأصول.

وهذه الدراسات ركزت على دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في القطاع المصرفي والحكومي والخاص دون التركيز على دور المراجعة لصناديق الاستثمار.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

القسم الأول: مفهوم المراجعة والمراجعة الداخلية:

أولاً : مفهوم المراجعة

اشتق مفهوم مصطلح المراجعة Audit بمعناها اللفظي من الكلمة اللاتينية Audire والتي تعني الاستماع حيث كانت الحسابات تتلى على المراجع، إما المراجعة بمعناها المهني فقد تم تعريفها بأنها عملية منهجية منظمة للجمع والتقييم الموضوعي للأدلة والإثبات الخاص بمزاعم وتأكيدات مرتبطة بنتائج التصرفات والأحداث الاقتصادية وتحديد مدى تمشي تلك المزاعم وتطابقها مع المعايير المقررة وتوصيل النتائج لمستخدمي التقارير المعنيين بالمراجعة (أمين لطف، 2005م).

تمثل التقارير المالية مجموعة من الإدعاءات أو المزاعم التي تزعمها إدارة الوحدة الاقتصادية وتقدمها للمهتمين بأموال الوحدة والاعتماد على ما تحتويه من تأكيدات، فلا بد أن تقدم جهة أو شخص مستقل من أجل التحقق من صحتها، ولكي يقوم هذا الشخص بعمله بفاعلية فإنه يحتم عليه بجمع الأدلة والقرائن الكافية الضرورية وتنظيمها بصورة موضوعية، وذلك من أجل تكوين رأي فني محايد عن صحة المزاعم والتأكدات الموضوعية من قبل إدارة

المنشأة واطمئنان المستخدمين لهذه التقارير من سلامة استثمار أموالهم وحسن إدارتها من قبل المنشأة) منصور البدرى، 13-16، 2003م).

كما تعرف المراجعة بأنها عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.

يتضمن هذا التعريف عدة نقاط ذات أهمية وهي:

1. المراجعة عملية منتظمة وذلك يعني أن اختبارات مراقب الحسابات تعتمد على تخطيط مسبق متمثل في برنامج موضوع لعملية المراجعة.

2. ضرورة الحصول على القرائن وتقييمها بطريقة موضوعية ويمثل ذلك لب عملية المراجعة نظراً لتعدد هذه القرائن وتنوع المعايير المستخدمة لتقييمها.

3. مدى مسابرة العناصر محل الدراسة للمعايير الموضوعية، ومن هذا يتضح أن المراجعة تشتمل على إبداء رأي أو إصدار حكم.

4. إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعنية، ومن ثم فإن المراجعة تمثل وسيلة من وسائل الاتصال (محمد الصدام، 17-18، 2005م).

أما جمعية المحاسبة الأمريكية فقد عرفت المراجعة بأنها (عملية منتظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة) (عبد الماجد عبد الله، 7، 2000م).

بعض الأساتذة عرف المراجعة بأنها (عملية التحقق من صحة مزاعم شخص ما وحتى تتم المراجعة بكفاءة، يجب أن تعتمد على قواعد ومعايير منطقية وثابتة تحدد المقصود بهذه العملية والظروف التي تمارس فيها) (توماس وهنكي، 51، 2004م).

ويرى الباحث أن تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية قد نظر إلى المراجعة بأنها عملية منتظمة ومنهجية وهذا بالطبع لا يأتي إلا إذا كانت هنالك قواعد علمية تحكم المراجعة وهذه القواعد تتمثل في نظرية المراجعة، أي أن المراجعة علم له أصوله وقواعده التي يستند إليها لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية.

ثانياً : مفهوم وخصائص وأهداف المراجعة الداخلية

1/ مفهوم المراجعة الداخلية:

يقصد بالمراجعة الداخلية (وجدي حجازي، 15، 2006م). الفحص المنظم لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو مراجعين تابعين كموظفين المنشأة ويهدف هذا النوع من المراجعة إلى تحقيق أكبر كفاية إدارية إنتاجية ممكنة للمشروع عن طريق محو الإسراف واكتشاف الأخطاء أو التلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم للإدارة لتسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قراراتها ومراقبة تنفيذها.

2/ تعريف المراجعة الداخلية:

لتعريف المراجعة الداخلية يمكن التمييز بين اتجاهين (محمد توفيق، 155، 1992م).

الاتجاه الأول: يعرف المراجعة الداخلية على أنها هي المراجعة التي يقوم بها الموظف بالمنشأة ويفترض هذا الاتجاه أن المراجعة الداخلية لا تختلف عن المراجعة الخارجية إلا من حيث القائمين بها، إلى أن العمل في كليهما ينصرف إلى فحص نظام الرقابة الداخلية وأن العمل نفسه يكرر من جهتين مختلفتين ولعل التشابه بين الأساليب والإجراءات التي يتبعها المراجع الداخلي والخارجي عند فحص السجلات المحاسبية والإجراءات وإعداد أوراق المراجعة قد يوحي بأن كلاهما يؤدي نفس العمل إلا أن الأسباب وراء كل من النوعين في المراجعة والنتائج لكل منها مختلفة.

الاتجاه الثاني: يأخذ في الحسبان طبيعة المراجعة الداخلية كعلم مستقل بحيث تكونت جمعيات مهنية خاصة به كمعهد المراجعين الداخليين في أمريكا والذي كان له دور في تطوير مفهوم المراجعة الداخلية وعلى هذا يمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين وتتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر للخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة ومدى كفاءة وفعالية هذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة وأداء الإدارات والأقسام الإدارية من سياسات وإجراءات وتسجيل للأحداث المالية وصحة تسجيل هذه الإجراءات وسلامة ما تنتجه من بيانات.

أيضاً يمكن تعريف المراجعة الداخلية من الناحية الوظيفية بأنها مجموعة من أوجه النشاط المستقلة التي تنشئها الإدارة داخل المنشأة للقيام بمساعدتها في المجالات المختلفة بهدف تحقيق أهدافها الإدارية. تعرف المراجعة الداخلية على أنها إحدى حلقات الرقابة الداخلية تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة (فتحي السوافيري، 55/2004م).

تعريف الاتحاد الأوروبي The European Commission Definition:

بتقديم تعريف نموذجي للمراجعة الداخلية قام الاتحاد الأوروبي بتعريف المراجعة الداخلية على النحو التالي: يقصد بالمراجعة الداخلية أنها (وظيفة تقييمية مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخل المنشأة في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها) (ارتيز ولبيك، 21، 2002م).

تعريف معهد المراجعين الداخليين Institute of Internal Audit Definition:

(المراجعة الداخلية هي نشاط تأكدي واستشاري وموضوعي، مصمم لكي يضيف قيمة ويحسن عمليات المنظمة. وهي تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، والحوكمة) (عبد الفتاح الصحن، 184، 2004م). يرى الباحثون أنها تمثل أنشطة منظمة ومستقلة وموضوعية تقوم بالتدقيق وتقديم الاستشارات بهدف إضافة قيمة وتحسين كل من الأداء والعمليات ومساعدة المنظمات على تحقيق أهدافها من خلال تقييم وتحسين فاعلية كل من إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على مجريات التشغيل.

3/ أهداف المراجعة الداخلية:

المراجعة الداخلية تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها فعن طريق المراجعة الداخلية تتم مراجعة جميع العمليات المالية في المشروع، وذلك لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل أقصى كفاية إنتاجية ممكنة ولتحقيق ذلك يتم التأكد مما يلي:

- التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعية والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا للمشروع وتقييمها وإبداء الرأي حيالها وتحليل الانحرافات عن هذه الخطط وتقديم الاقتراحات لتجنب الانحرافات مستقبلاً وسد الثغرات التي تؤدي إلى ضياع أموال المشروع وهنا يقوم المسئولين عن المراجعة الداخلية بكتابة تقارير دورية عن تقييمهم للخطط المنفذة.

- التأكد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة وهذا يتطلب فحص جميع عمليات المشروع التي يتخللها فحص للنقود وقيام المراجعة الداخلية بهذه المهام يؤدي في النهاية إلى منع الغش والتزوير والتلاعب واكتشاف الأخطاء وهذا يؤدي إلى تعزيز الثقة في الدفاتر والسجلات وكذلك في البيانات والمعلومات.

- التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد الفقه والسرقة.

- المحافظة على أملاك المؤسسة من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس.

- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستعملة في الدفاتر والسجلات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها والقيام بتحليل البيانات تحليلاً سليماً.

- اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل.

- مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة (البشاري، 7، 2008م).

أهم هدفين رئيسيين للمراجعة الداخلية كما يلي:

(1) التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية وكل المتعلقة بها والتأكد من أنها تسير وفق الخطة الموضوعية دون انحراف.

(2) التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.

4/ خصائص المراجعة الداخلية:

تتميز المراجعة الداخلية بعدة خصائص وهي:

- المراجعة الداخلية وسيلة لتقويم الرقابة الداخلية.

- هي إحدى أقسام أو إدارات المنشأة الهامة في تحقيق أغراض المنشأة.

- المراجعة الداخلية تتميز بالاستمرارية خلال السنة المالية وتشمل كل أنشطة المنشأة.

- تسعى المراجعة الداخلية لخدمة الإدارة.

- تعتبر المراجعة الداخلية بالمنشأة وظيفة استشارية وليس لها الحق في اتخاذ القرارات.

- المراجعة الداخلية كانت قوية ساعدت المراجع الخارجي في تأدية مسؤولياته بكفاءة واقتدار.

ويمكن تلخيص أهم أنشطة المراجعة الداخلية المستقلة بالرقابة الداخلية والتشغيلية:

- تحديد درجة الإنجاز مقارنة مع السياسات والإجراءات المحددة مقدماً.
 - تقييم جودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.
 - تحديد مدى إمكانية الاعتماد على التقارير والسجلات وغيرها من البيانات.
 - التحقق من صحة المحاسبة عن الأصول وكذلك الإجراءات الموضوعية لتوفير الحماية لها.
- يرى الباحثون أن المراجعة الداخلية بجميع أنواعها لها دور فعال ومهم لتحقيق نظام رقابي فعال بالمنشأة، ولا غنى لكل مؤسسة تسعى لتحقيق رقابة داخلية فعالة من وجود إدارة للمراجعة الداخلية وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين هما التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإيداء الرأي حيالها، بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية، والتقييم الدوري للسياسات المالية والمحاسبية ولكل المسائل المتعلقة بها، والتأكد من أنها تسير حسب الخطة دون انحراف.

كما أنه لا بد من توافر جميع هذه المقومات في نظام المراجعة الداخلية فوجود خطة تنظيمية جيدة ومرنة ومضمنة على أساس الاستقلال التنظيمي للإدارات والأقسام وتحديد المسؤوليات بوضوح قد يساعد على تحديد المسئولة عن الأخطاء والمخالفات التي قد تحدث، أيضاً لا بد من توافر نظام محاسبي سليم وملائم يقوم على مجموعة من الأسس والنظريات والمبادئ العلمية التي تتبع لتحقيق العمليات المالية وتسجيلها وتبويبها وقياس نتائجها وعرضها لأغراض تقويم الأداء لتحقيق أهداف المؤسسة (توفيق أبو رقية، 1984، 108 م).

القسم الثاني: صناديق الاستثمار (المفهوم والأهمية والنظام المحاسبي)

أولاً: المفهوم:

عرفت صناديق الاستثمار على النحو الآتي:

"وعاء مالي لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية (منى قاسم، 45، 2000م).

كما عرفت بأنها "عقد شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه يدفع بمقتضاه المساهمون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق في مقابل حصولهم على وثائق اسمية بقيمة معينة تحدد نصيب كل مساهم بعدد من الحصص في أموال الصندوق التي تتعهد الإدارة باستثمارها في بيع وشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) ويشترك المساهمون في الأرباح الناتجة عن استثمارها الصندوق كل بنسبة ما يملكه من حصص وفقاً للشروط التي تبينها نشرة الإصدار (احمد الحسني، 27، 1999م).

وعرفت بأنها سلة تحتوي على مجموعة مختلفة من الأسهم والسندات يتم شراءها من قبل مجموعة من المستثمرين، وتتم إدارتها عن طريق مجموعة من المتخصصين في إدارة وتنظيم محافظ الاستثمار (عدنان الهندي، 3، 1995م).

فهي أحد الأساليب الحديثة في إدارة الأموال وفقاً لرغبات المستثمرين واحتياجاتهم الخدمية ودرجة تقبلهم للمخاطر. بما يعود بالفائدة على البنك الذي يؤسس صناديق الاستثمار أو الشركات التي تؤسسها وعلى المدخرين وعلى الاقتصاد القومي ككل. وصناديق الاستثمار هي أحد أساليب الاستثمار الجماعي المرتبط تماماً بسوق الأوراق المالية ويمدى قوة البورصة ونشاطها فهي وسيلة لتأمين عمليات تمويل الاقتصاد القومي عن طريق ربط المدخرات القومية بأسواق المال بما يحقق حماية المستثمرين.

ثانياً: أهمية صناديق الاستثمار:

تعتبر صناديق الاستثمار محافظ تضم أوراقاً مالية مختارة بدقة بما يتناسب مع الأهداف المعلنة لكل صندوق أما جمهورها المستهدف فهم المستثمرون الذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية لتكوين محفظة خاصة من الأوراق المالية ومن المستثمرين الذين تتوافر لهم الموارد ولكن تنقصهم الخبرة والمعرفة وليس لديهم الوقت الكافي لإدارة تلك المحافظ. وتتم صناديق الاستثمار بخصائص تميزها عما عداها من أساليب الاستثمار الأخرى وتتمثل في التالي (محمد السويلم، 768، 2001).

أ. السيولة:

يمكن استرداد قيمة وثيقة الاستثمار بسهولة بالغة وذلك بقيمتها السوقية وقت الاسترداد في حالة وجود أي قيود على عملية الاسترداد فإنه عادة ما يتم الإفصاح عنها ضمن نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق ولكن مع بعض الاستثناءات.

ب. المرونة:

في معظم الأحيان يكون صندوق الاستثمار مجرد جزء من عائلة تضم مجموعة من الصناديق المختلفة الأغراض تدار بمعرفة واحدة ومن ثم يمكن للمستثمر في أي صندوق أن ينقل بأمواله من صندوق لآخر داخل مجموعة العائلة بتكلفة قليلة أو بدون تكلفة على الإطلاق.

ج. سهولة الاستثمار:

تضع معظم الصناديق حدوداً دنياً للاستثمار فيها لا تتجاوز مبالغ بسيطة تكون في متناول المستثمر ذي الإمكانيات المادية المحدودة.

د. التنوع:

حيث تقوم إستراتيجيات الاستثمار داخل صناديق الاستثمار على مبدأ تنوع الاستثمارات بين الأسهم والسندات وودائع البنوك و أودونات الخزائن وغيرها وهو ما يتيح الفرصة لصغار المستثمرين لتنويع استثماراتهم من خلال الصناديق. كما تحقق صناديق الاستثمار عدة مزايا على المستوى القومي وبالنسبة للمستثمر. ومن منظور الاقتصاد القومي نلاحظ أن صناديق الاستثمار تتعامل في السوق الثانوية لرأس المال وليس في السوق الأولية (سوق الإصدار) بمعنى أن صناديق الاستثمار لا تشتري الأوراق المالية التي تطرح للاكتتاب لأول مرة، وإنما تتعامل في الأوراق المالية المتداولة بالفعل وبالتالي فإن وجود صناديق الاستثمار ينشط سوق الأوراق المالية حيث يوفر بديلاً آخر للمدخرين بدلاً من اللجوء إلى سوق الأوراق المالية مباشرة .

ثالثاً: النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار:

يهدف النظام المحاسبي عموماً إلى توفير مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل العديد من مستخدمي التقارير المحاسبية ولا يختلف النظام المحاسبي لصناديق الاستثمار عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية. (أحمد عطية، 23-27، 2003).

(1) المجموعة المستندية في صناديق الاستثمارات:

تتعدد المستندات المتداولة في صناديق الاستثمار والتي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات. ويوجد نوعان من المستندات هما:
أ. المستندات الداخلية وهي تلك التي يتم إعدادها داخل الصندوق وتشمل بعض المستندات أهمها وثائق الاستثمار المصدرة وأوامر شراء أو بيع أوراق مالية والشيكات الصادرة وأدوين توريد نقدية وكشوف الحركة اليومية لحسابات الأوراق المالية.

ب. المستندات الخارجية وهي تلك التي يتم إعدادها خارج الصندوق وتشمل بعض المستندات أهمها الشيكات الواردة وطلبات الاسترداد لقيمة وثائق الاستثمار وإشعارات بيع أو شراء أوراق مالية وكشوف حسابات البنوك.

(2) المجموعة الدفترية في صناديق الاستثمار:

طبقاً لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ لهذه المساعدة، دفتر اليومية العامة، وأخيراً دفتر الأستاذ العام.

ويسير النظام المحاسبي في هذه الحالة على أساس التسجيل في دفاتر اليوميات المساعدة من واقع المستندات المتوافرة يدوياً أو آلياً على أن يتم ترحيل إجماليات كل دفتر إلى سجل اليومية العامة أو المركزية وذلك بعمل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى دفتر الأستاذ العام وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة ولأغراض الرقابة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام والحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة.

وفيما يلي المجموعة الدفترية:**1. مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة:**

وهي عبارة عن مجموعة دفاتر اليومية المخصصة لتسجيل العمليات المالية المشابهة والمتكررة باستمرار ومن أبرزها ما يلي:

أ. سجل الوثائق: ويحوي على اسم وعنوان حامل الوثيقة ورقم الوثيقة وتاريخ البيع وعدد الوثائق المباعة والمبلغ الإجمالي لعملية البيع.

ب. سجل الاسترداد: وتقيد به جميع المطالبات التي تقدم للصندوق باسترداد قيمة الوثائق ويشمل بيانات عن اسم وعنوان المسترد ورقم الوثيقة وتاريخ الاسترداد وعدد الوثائق المستردة والمبلغ الإجمالي لعملية الاسترداد.

ج. سجل الاستثمارات المشتراه والمباعة: وتقيد به جميع الأوراق المالية التي قام الصندوق بشراؤها مصنفة حسب نوعها ويحوي ثمن الشراء أو البيع ونوع الورقة والجهة المصدرة للورقة وتاريخ الشراء أو البيع واسم الوسيط أو السمسار ورقم صفحة الأستاذ المساعد والملاحظات.

د. سجل أتعاب مدير الاستثمار: ويخصص لقيود أتعاب مدير الاستثمار بنوعها أتعاب الإدارة وحوافز حسن الأداء والتي تستحق له بصفة دورية ويشتمل على المبلغ ونوع الأتعاب والفترة المستحق عنها الأجر ودفعات نقدية وباقي المستحق.

2. دفاتر الأستاذ المساعدة:

تتشأ الحاجة لدفتر الأستاذ المساعد عند تكرار وتعدد العمليات، وهو الوضع الملموس في صناديق الاستثمار مما دعا إلى إمساك مجموعة من الدفاتر المساعدة التي يتم الترحيل إليها من واقع سجلات اليوميات المساعدة، وتستخدم في إتمام عملية الرقابة على عمليات الصندوق المالية عن طريق المطابقة بين أرصدها وبين الحسابات الإجمالية الواردة بدفتر الأستاذ العام، وتشمل أهم هذه الدفاتر دفتر أستاذ مساعد حملة الوثائق، دفتر أستاذ مساعد الاستثمارات، دفتر أستاذ مساعد المدنيين، دفتر أستاذ مساعد الدائنين، دفتر أستاذ مساعد الوسطاء أو السماسرة.

3. دفتر اليومية العامة:

ويتم القيد فيه بقيود إجمالية من واقع مجاميع اليوميات المساعدة في نهاية كل فترة دورية، كما يستخدم هذا الدفتر أيضاً في قيد العمليات غير المتكررة التي لم يسبق قيدها في أي أية يوميات مساعدة. وبالإضافة للإجماليات الخاصة باليوميات المساعدة والعمليات غير المتكررة، يثبت في هذا الدفتر قيود التسويات الجردية والحسابات الختامية، وأيضاً تصحيح الأخطاء وإقفال الدفاتر وفتحها. وتتبع أهمية دفتر اليومية العامة من كونه أداة الترحيل لكافة العمليات الخاصة بصندوق الاستثمار إلى دفتر الأستاذ العام.

4. دفتر الأستاذ العام:

وهو دفتر ترحل إليه القيود الإجمالية من واقع دفتر اليومية العامة. ولكونه يعتبر سجلاً للحسابات الإجمالية، لذا يتم استخدامه في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة دورية، وكذا الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي. كما يعتبر هذا الدفتر أداة رقابية هامة حيث يستخدم في المطابقة على الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة.

رابعا : كفاءة وفاعلية صناديق الاستثمار:

عرفت الكفاءة بأنها النسبة بين قيمة المدخلات والمخرجات ، كما عرفت الفاعلية بأنها الأداء الامثل في اقل وقت وباقل تكلفة ممكنة. وعرفت الكفاءة "انها علاقه بين كميته الموارد المستخدمه في عملية الانتاج وبين النتائج من تلك العمليه، وبهذا المعني يمكن استخدام الكفاءه الانتاجيه وفق هذا المعني كمؤشر يعكس مدي الكفاءه في استخدام الموارد البشريه وغير البشريه في العمليه الانتاجيه"(زويلف،1993،283م)

ايضا تم تعريف الكفاءه الانتاجيه " بانها القدره علي تحقيق النتائج المنشوده بأقل قدر من الجهد او التكلفه اي الاستغلال الأمثل للموارد الانتاجيه المتاحه الماديه والبشريه لتحقيق الأهداف المطلوبه، فهي تمثل العلاقه بين المدخلات والمخرجات، وهي التي تعني بالتأثير علي عناصر الانتاج المتاحه لتحقيق أعلي النتائج من حيث الكميته والجوده والتشكيليه او في الوقت المناسب."(السنفي،1996،53م).

مما تقدم يري الباحث ان الكفاءه هي تحقيق أعلي قدر ممكن من المخرجات باستخدام أقل قدر ممكن من المدخلات، وتعتبر التقارير والتوصيات والاستشارات والمعلومات التي تصدرها ادارة المراجعه الداخليه بأنها المخرجات وكذلك عمليات الاكتشاف للغش والخطأ والتلاعب، وتعتبر المدخلات بأنها الوقت والجهد والميزانيات والموارد وتكون الكفاءه هنا هي تحقيق اهداف الصناديق الاستثمارية بصوره مثلي بأقل التكاليف و بأسرع وقت.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية

أولاً: التعريف ببنك الاستثمار المالي وأهدافه المتصلة بنشاط صناديق الاستثمار

بنك الاستثمار المالي بنك ذوي طبيعة استثمارية بحتة، يمارس كافة أعمال من خلال الأدوات المالية، ويتركز نشاطه الأساسي في حشد الموارد المالية وتوجيهها لتنمية الاستثمار بوجه عام والاهتمام بوجه خاص بالتمويل متوسط وطويل الأجل وما يرتبط بهما من خدمات استشارية ومصرفية، والبنك من خلال أنشطته هذه إنما يسعى وبصورة أساسية لتنشيط دائرة التعامل بالأوراق المالية، وهو بهذه الصفة يعتبر الأول من نوعه في السودان، يقدم البنك عدداً من المنتجات المالية لعملائه من المستثمرين داخل وخارج السودان وهي تشمل ما يلي: (عمر محجوب، 13، 2002م). إنشاء وإدارة الصناديق الاستثمارية المتنوعة والمحافظة الخاصة للأفراد والمؤسسات داخل وخارج السودان بالإضافة إلى تقديمه لخدمات الوكالة في مجال بيع وشراء الأوراق المالية للجمهور بالداخل والخارج وذلك بغرض تعبئة مدخراتهم واستثمارها.

تمثل صناديق الاستثمار موارد مالية مستقرة وهي بالتالي تعتبر مصدر للتمويل متوسط وطويل الأجل وتمتاز أيضاً بقدرتها على التوريق وتحويلها إلى أدوات مالية قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية.

ثانياً: تجربة بنك الاستثمار المالي:

بدأ بنك الاستثمار المالي أولى خطواته في مجال إصدار وإدارة صناديق الاستثمار في مايو من العام 1999م بإصدار (صندوق الأسهم الأول) والذي ينحصر نشاطه في مجال الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وتم إنشاء هذا الصندوق برأسمال قدره مائة مليون دينار مقسمة إلى واحد مليون صك وبقيمة اسمية للصك تساوي مائة دينار وكان الهدف الأساسي من وراء تخفيض قيمة المساهمة (الصك) في الصندوق هو تشجيع صغار المستثمرين على ولوج هذا المجال في حقل الاستثمار.

توسع العمل في ذلك المجال وحقق البنك نجاحاً مضطرباً، حيث تمكن خلال العامين الماضيين من إنشاء وإدارة عدد أحد عشر صندوقاً استثمارياً تعددت أهدافها ورؤوس أموالها وأجالها ويمكن توضيح أهمها في الآتي: (عمر محجوب، 2004، 5م).

1/ صندوق الأسهم السودانية الأول:

وهو يعتبر المنتج الأول لبنك الاستثمار المالي في مجال صناعة الصناديق الاستثمارية، وحجمه مائة مليون دينار سوداني مقسمة على مليون صك وقيمة الصك مائة دينار وعمره عامان ويعمل على توزيع الأرباح المحققة كل ستة أشهر بمعدل أربع توزيعات خلال عمر الصندوق.

2/ صندوق الاستثمار في أسهم الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) الأول:

هذا الصندوق ذوي نهاية مغلقة ولقد بدأ نشاطه في ديسمبر 1999م بمبلغ مائتي مليون دينار سوداني مقسمة على أربع مائة ألف صك وقيمة الصك خمسمائة دينار سوداني وعمر الصندوق عام واحد وتوزيع الأرباح سنوياً.

3/ صندوق الاستثمار في أسهم الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) الثاني:

يعتبر صندوق ذوي نهاية مغلقة حيث بدأ نشاطه في أكتوبر 2000م بمبلغ تسعمائة وخمسة عشر مليون دينار مقسمة على مليون وثمانمائة وثلاثون ألف صك بقيمة صك خمسمائة دينار وعمره عام واحد.

4/ صندوق تمويل الصادرات السودانية:

هذا الصندوق ذوي نهاية مغلقة بدأ نشاطه في نوفمبر 2000م بمبلغ مائتان وثمانية وثمانون مليون وثمانمائة ألف دينار وكانت قيمة الصك عشرة ألف دينار وعمره عام.

صندوق النيل:

يعتبر صندوق ذوي نهاية مغلقة حيث بدأ نشاطه في مارس 2001م بمبلغ مائتان وتسعة وسبعون مليون دينار سوداني مقسمة على مائتان وتسعة وسبعون ألف صك وعمره ثلاث أعوام وتوزع الأرباح كل ستة أشهر.

5/ صندوق الاستثمار في شهادات المشاركة الحكومية (شهامه):

يعتبر صندوق ذوي نهاية مغلقة حيث بدأ نشاطه في يوليو 2001م بمبلغ ثلاثمائة مليون دينار سوداني مقسمة على ثلاثمائة ألف صك، ويستثمر كل أمواله في شهادات المشاركة الحكومية وعمره خمسة عشر شهراً.

6/ صندوق الأسهم السودانية الثاني:

يعتبر صندوق ذوي نهاية مغلقة حيث بدأ نشاطه في نوفمبر 2001م بمبلغ أربعمائة مليون دينار سوداني مقسمة على أربعمائة ألف صك قيمة الصك ألف دينار وعمره عامان.

7/ صندوق الاستثمار المتنوعة:

يعتبر صندوق ذوي نهاية مغلقة حيث بدأ نشاطه في فبراير 2003م ويتكون من 70% أوراق مالية و30% تمويل قصير الأجل بمبلغ مائتان وثمانية وعشرون مليون وأربعمائة ألف دينار سوداني وكانت قيمة الصك ألف دينار وعمره عام.

8/ صندوق النماء:

يعتبر صندوق ذوي نهاية مغلقة حيث بدأ نشاطه في أغسطس 2003م بمبلغ مليار خمسمائة وخمسة مليون دينار سوداني مقسمة على سبع وخمسون ألف وستمائة وستون صك وقيمة الصك ستة وعشرون ألف ومائة دينار وعمره خمسة أعوام وتوزع الأرباح سنوياً.

ثالثاً : اختبار الفرضيات:

بعد تحليل القوائم المالية الخاصة ببنك الاستثمار المالي وباستخدام أسلوب تحليل النسب والمقابلة تم اختبار الفرضيات كالاتي:

الفرضية الأولى: مراجعة القوائم المالية تؤدي الي تحسين اداء العمل المحاسبي لصناديق الاستثمار.

تم التحليل من واقع التقارير المالية السنوية لأداء بنك الاستثمار المالي وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (1) والشكل (1).

جدول رقم(1) تفصيل أرصدة الموجودات لبنك الاستثمار المالي

البند/العام	2006	2007	2008	2009	2010
الموجودات المتداولة	22643894278	1908649835	24937482812	43045984800	31583822700
الموجودات الثابتة	379927045	391447011	641848093	422077500	472467800

32056290500	43468062300	25579330905	19477945361	23023821323	إجمالي الموجودات
%98.5	%98.8	%97.5	%98	%98.35	نسبة الموجودات المتداولة/إجمالي الموجودات
%1.5	%2.1	%2.5	%2	%1.65	نسبة الموجودات الثابتة/إجمالي الموجودات

المصدر : الباحثون من تحليل القوائم المالية لبنك الاستثمار المالي

تفصيل أرصدة الموجودات:

وعند تحليل النسب المالية الموضحة في الجدول السابق والشكل السابق اتضح أن نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات يعادل نسبة 1.5% وان نسبة الموجودات المتداولة الي إجمالي الموجودات تعادل 98.5% للعام 2010 وكذلك جميع النسب لبقية الاعوام تمثل نسب مقبولة من قبل إدارة البنك والمساهمين لأنها تؤكد تغطية الالتزامات اللازمة كما تؤكد توفر السيولة وهذا يؤدي بدوره إلى سلامة الإجراءات المتبعة والموضوعة وفق اللوائح والسياسات المحددة للبنك، وبالتالي فإن هذه النسبة تعكس مدى فعالية صناديق الاستثمار.

ويتضح ذلك أيضاً عند مقابلة الدكتور/ فتح الرحمن علي محمد صالح، وسؤاله عن ما هي الإجراءات والخطوات المتبعة في تنفيذ عملية الاستثمار؟ وأفاد بأنه يجب أن تتبع الإجراءات والخطوات والضوابط الخاصة بنشرة الإصدار الخاصة بكل صندوق استثماري سواء كان استثمار في الأوراق المالية أو عن طريق التمويل الذي تقوم به الصناديق بغرض تحقيق أكبر عائد ممكن، وقال عن سلامة هذه الإجراءات أنها وضعت على أساس تقليل المخاطر ونفادها وهذا من شأنه أن يعظم العائد وبذلك تتحقق الكفاءة المنشودة التي تؤدي إلى فعالية صناديق الاستثمار، وأن وسائل السلامة المتبعة والتي تؤدي إلى تنفيذ هذه الإجراءات تتمثل في الالتزام التام لكل من مديري وموظفي الصناديق بالبنك بالإجراءات الواردة في نشرة الإصدار كما هناك رقابة من قبل سوق الأوراق المالية وبنك السودان وهيئة الرقابة الشرعية ورقابة الإدارة الخاصة بالبنك، كما أن مواصفات صندوق الاستثمار الكفاء والفعال بالبنك هو الذي يحقق فرصة استثمارية جيدة في السوق والذي يمكنه التماس أي فرصة استثمارية سواء كانت في الأوراق المالية أو التمويل كاستثمار لنشاط آخر وتحقيق أكبر عائد ممكن، ويمكن تقييم فاعلية صناديق الاستثمار عن طريق تحقيق العائد الأعلى والمخاطرة الأدنى وسعر الصك في السوق (بورصة الأوراق المالية) وكذلك نسبة المصروفات إلى الإيرادات وكذلك المصروفات تجاه موجودات الصندوق.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مراجعة الإجراءات الادارية و كفاءة صناديق الاستثمار.

باختبار هذه الفرضية من واقع تحليل القوائم المالية وباستخدام تحليل النسب المالية الموضحة في الجدول رقم (2) والشكل (2)

جدول رقم (2) تفاصيل أرصدة الحسابات الاستثمارية والمطلوبات لبنك الاستثمار المالي

البند/العام	2006	2007	2008	2009	2010
المطلوبات	8357889116	6724528035	9688740337	24019112900	1518662700
حسابات الاستثمار المستمرة	6533173018	3201713621	5324706843	8500137100	3983625300
إجمالي المطلوبات وحسابات الاستثمار	14891062134	9926241655	1501344718	32519250000	19170252400
إجمالي الموجودات	23023821323	19477945361	25579330905	43468062300	32056290500
إجمالي حقوق المساهمين	7367622823	6427721969	8952765816	16083183051	12886038100
نسبة حقوق الملكية/الموجودات	%32	%33	%35	%37	%40

المصدر : الباحثون من تحليل القوائم المالية لبنك الاستثمار المالي

تفاصيل أرصدة الحسابات الاستثمارية والمطلوبات:

اتضح من النسب المالية لقائمتي المركز المالي والدخل لسنتي المقارنة 2009-2010م أن نسبة حقوق أصحاب الملكية إلى الموجودات في عام 2009م تمثل 37% وارتفعت إلى 40% في عام 2010م وهذا يعني ارتفاع نسبة حقوق المساهمين على الموجودات وذلك نتيجة لارتفاع نسبة ربح السهم الواحد نتيجة لدقة وكفاءة المراجعة الداخلية الذي بدوره أدى إلى فعالية صناديق الاستثمار والإقبال عليها.

وكذلك استخدم أسلوب المقابلة لتدعيم ذلك وبمقابلة الأستاذ/ صديق حسن منصور الشيخ وبسؤاله عن ما هو أثر كفاءة المراجعة الداخلية على فاعلية صناديق الاستثمار؟ وأجاب بأن كفاءة المراجعة الداخلية لها بالغ الأثر على فعالية الصناديق الاستثمارية فكفاءة المراجعة الداخلية تعني تأثيرها بصورة سليمة وذلك لأن المراجعة الداخلية تعمل على تأكيد معقول للعمل المصرفي ككل بل في بنك الاستثمار ونقلاً عن تجارب متعددة تكاد تعمل على تأكيد قاطع وذلك وفقاً للدقة المتبعة من حيث حفظ وسلامة المستندات والمراجعة من القيد الأولي ودفاتر الأستاذ المساعد والعام والتسويات اللازمة وإلى إعداد القوائم المالية .

وكذلك الربط بلجنة المراجعة التابعة للإدارة والمختصة بكل صندوق استثماري بعينه والعمل معها على معرفة ومراجعة كل الضمانات والاعتمادات وخطابات الضمان والتمويل والضبط والرقابة الشاملة عليه ومن ثم إعداد تقرير شامل لكل هذه الحالات ورفعها إلى الإدارة العليا، والتي تقوم بنقهم دور المراجعة الداخلية الرقابي وتنفيذ توصياتها مباشرة لأن في ذلك حماية للمنشأة وللإدارة العليا نفسها، كما أفاد عن مدى دقة وكفاءة المراجعة الداخلية بالبنك بأنها دقيقة وفاعلة حيث أن إدارة البنك تقوم بتعيين أمين خاص لكل صندوق يمثل مراقب ومراجع له وتتم عملياته بعدة

إجراءات دقيقة ومن ثم مراجعة الأمين المختص ومن بعده المراجعة الداخلية والتي عندها تكون المراجعة في حد متناهي من الدقة.

وكذلك عند مقابلة الأستاذة/ ستنا عثمان سلمان الحسن وسؤالها عن كيفية عمل المراجعة الداخلية للصناديق الاستثمارية والتأكد من التطبيق الفعال للوائح الإدارية والمالية كأداة للرقابة والضبط الداخلي؛ فأجابت بأن إدارة المراجعة الداخلية تعمل على التأكد من تطبيق القوانين أولاً ثم اللوائح المالية والإدارية والقانونية لأن هذا من صميم عمل المراجعة الداخلية في جميع المنشآت وهنا يتم تعيين أمين الصندوق ويمثل أمين أموال المساهمين أما المراجعة الداخلية بالبنك تقوم بمراجعة الصناديق كجزء من نشاط وعمليات البنك وترفع تقاريرها بذلك، كما أن المراجع الداخلي بالبنك يتمتع بتأهيل وتدريب مستمر حيث يقوم البنك دورياً بتدريب كادر المراجعة بالإضافة لأي برامج تدريبية تطرأ من شأنها تحسين وكفاءة الأداء، أما عن اهتمام المراجع الداخلي بفحص الدورة المستندية للإيرادات والمصروفات أفادت بأن المراجعة الداخلية في إطار الرقابة المالية ورقابة الأداء وفق المفهوم المهني للرقابة المالية ورقابة الأداء وما يتبع من خطط وبرامج وإجراءات وأساليب مهنية وفنية على أن يكون ذلك في غاية الثقة والعناية والكفاءة وبمنتهى النزاهة والأمانة المهنية وفي إطار القيام بالرقابة المالية للتأكد من صحة وعدالة البيانات المالية أو أي بند من بنودها وذلك بمراجعة السجلات والأنظمة المحاسبية الخاصة بها من حيث صحة القيود والأرصدة وكفاية المستندات المؤيدة وأدلة الإثبات الرقابية الأخرى وفقاً لإرشادات العمل والمنشورات المنظمة لعمل البنك، وعن اهتمام المراجعة الداخلية بالبنك بالرقابة المحاسبية أفادت بأن المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة كافة التصرفات المالية والمعاملات المحاسبية وسجلات الأنظمة والقيود والترصيد بحيث تغطي الموجودات والمطلوبات والمقبوضات والمدفوعات والتأكد من سلامتها ورصدها وتسجيلها وحسن استقلالها وطريقة عملها والإفصاح عنها بالقوائم المالية، كما أفادت أن بالهيكل التنظيمي والإداري بالبنك وفصل المهام والاختصاصات للمراجع الداخلي بأن هنالك هيكل يوضح كيفية إدارة المراجعة لمجلس الإدارة ولجنة الضبط والمراجعة كما توجد لائحة لمهام ووظيفة المراجعة الداخلية بالبنك تسمى لائحة المراجعة الداخلية توضح الاختصاصات والواجبات وصلاحيات وسلطات إدارة المراجعة الداخلية مثل مراجعة البنك وإدارته المختلفة دون استثناء وفقاً لقواعد ومعايير ونظم وأساليب المراجعة المتعارف عليها بالإضافة لأي اختصاصات أو واجبات تحدد لها من قبل المدير العام مباشرة، وأن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بإعداد جدول المراجعة والخطط والبرامج والجدول الزمنية لمهام المراجعة ورفعها للمدير العام مع التبليغ الفوري عند اكتشاف أي اختلاس أو تزوير أو وجود مخالفات مالية أو تبذير مقصود أو غير مقصود لأموال وموارد البنك وبالتالي تتفهم الإدارة العليا دور المراجعة وتؤمن على جهودها وتنفيذ ملاحظاتها، كما أشارت إلى أن الفوائد الملموسة التي تجنيها صناديق الاستثمار من وجود نظام مراجعة داخلية فعالة تتمثل في تحقيق أكبر عائد ممكن وتفادي أدنى مخاطر وخسائر متوقعة.

الفرضية الثالثة: الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات يؤثر علي فاعلية صناديق الاستثمار.

وباختبار هذه الفرضية من واقع تحليل القوائم المالية وباستخدام تحليل النسب الموضحة في الجدول رقم (3) والشكل

(3)

جدول رقم (3) تحليل القوائم المالية

البند/العام	2006	2007	2008	2009	2010
رأس المال المدفوع	63509195	69860029	76846055	82993740	89633240
إجمالي الإيرادات	2968907955	3283341548	2878394952	2885733900	3812658300
إجمالي المصروفات	806331007	1003886161	955285266	1032320773	1220952200
الأرباح قبل الزكاة والضرائب	2162576948	2279455387	1923109686	1971450282	2638641200

تفاصيل بأهم النسب المالية:

النسب المالية	2006	2007	2008	2009	2010
الموجودات الثابتة/ إجمالي الموجودات	1,8%	2,0%	2,5%	1,4%	1,5%
حقوق أصحاب الملكية/ إجمالي الموجودات	32%	33%	35%	37%	40%
صافي الأرباح/ إجمالي الإيرادات	51%	52%	58%	59%	68%
صافي الأرباح/ حقوق أصحاب الملكية	13%	15%	16%	15%	20%
المصروفات/ الإيرادات	13%	30%	33%	34%	32%
رأس المال المدفوع/ رأس المال المصرح به	72,82%	74,80%	76,84%	82,99%	90%

المصدر : الباحثون من تحليل القوائم المالية لبنك الاستثمار المالي

اتضح أن نسبة صافي الأرباح إلى إجمالي الإيرادات في عام 2009م 59% وفي عام 2010م 68% وأن نسبة الأرباح إلى حقوق الملكية ارتفعت من 15% في عام 2009م إلى 20% في عام 2010م وأن هناك نمو في الإيرادات بنسبة 33% وأن نسبة حدوث الأخطاء في توزيع الأرباح تكاد تكون معدومة.

ويدعم ذلك أسلوب المقابلة كإحدى أساليب جمع البيانات الأولية وعند مقابلة الأستاذ/ عبد الله عمر الصديق وسؤاله عن احتمالات حدوث الأخطاء الجوهرية في حسابات وثائق وصناديق الاستثمار؟ وأجاب بأن احتمالات حدوث الأخطاء الجوهرية تكاد تكون معدومة تماماً وذلك لأن صناديق الاستثمار تعامل بدقة وشفافية كاملة من قبل إدارة البنك وذلك بأن الإدارة العليا تعين لكل صندوق أمين خاص به يمثل المراقب والمسئول عن إدارة الصندوق ومحاسبة العاملين به ومن بعده تراجع من قبل المراجعة الداخلية بالبنك ومن ثم المراجع الخارجي، وقد توجد احتمالات أخطاء نادرة في حالات التمويل مثلاً: أخطاء في أرقام الشيكات أو مبالغها أو في تداول الأسماء بالصندوق وهذه قد تكون أخطاء كتابية يسهل معالجتها أي أنها أخطاء طبيعية وليست جوهرية وتقديراً للأخطاء الجوهرية توجد بالبنك إدارة تسمى إدارة الحفظ والأمن وبها أمينين أحدهما: يسمى مسئول الالتزام والآخر هو أمين المخاطر وغسيل الأموال وهؤلاء يقومون بكل إجراءات الأمن والسلامة أو جميع المخاطر الظاهرة والمستترة والحاضرة والمتوقعة، أما بخصوص شكل الأخطاء الناتجة عن عدم الالتزام بقواعد وآليات التعامل مع سوق الأوراق المالية أفاد بأنه يمثل رقيب للبنك والصناديق الاستثمارية التي يتم تداولها فيه وبذلك لا يوجد اختلاف أو عدم التزام في قواعد وآليات التعامل المتبعة بل يكون هناك التزام تام بقواعد وآليات سوق الأوراق المالية.

وعند مقابلة الدكتور/ فتح الرحمن علي محمد صالح وسؤاله عن احتمالات حدوث الأخطاء الجوهرية في حسابات وثائق وصناديق الاستثمار أفاد بأن هذه الاحتمالات تأتي من مخاطر التشغيل ولكن يتم تلافيها بالترتيب الكفء

والمستمر خصوصاً من قبل إدارة المراجعة الداخلية، وعن وجود ضوابط كفيلة بتفادي مخاطر حدوث أخطاء في أرصدة النقدية والعمليات المرتبطة بها أفاد بأن الأخطاء قد تكون موجودة ولكن يتم تلافيها ومعالجتها قبل أن تتعكس آثارها السالبة وذلك من خلال الدقة والإجراءات المتبعة، وأن شكل الأخطاء الناتجة عن عدم الالتزام بقواعد وآليات سوق الأوراق المالية قد تكون نظرية وليست جوهرية، وذلك لأن سوق الأوراق المالية يعمل كمراقب للبنك وبالتالي البنك يلتزم بإجراءاته ولوائحه.

النتائج:

- بعد الدراسة النظرية والعملية واختبار الفرضيات توصل الباحثون إلى النتائج الآتية:
- ان مراجعة القوائم المالية تؤدي الي تحسين العمل المحاسبي لصناديق الاستثمار.
- دقة مراجعة الاجراءات الادارية تشجع على الاستثمار في صناديق الاستثمار بالبنك كأداة مالية.
- ضرورة الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات يزيد من فاعلية اداء صناديق الاستثمار.
- ضرورة استقلالية إدارة المراجعة الداخلية عن الإدارات التنفيذية الأخرى.
- الحرص على التأهيل الأكاديمي والمهني والعملية للمراجعين الداخليين.
- الإجراءات الإدارية المتبعة للإجازة على الصناديق معقدة وتستغرق فترات طويلة تؤثر في إجازة عمل الصناديق.
- استخدام المراجعة الداخلية بكفاءة يزيد من مصداقية القوائم المالية المنشورة لدى البنك.
- قصور الدور التشجيعي لبنك السودان في الاكتتاب لرؤوس أموال هذه الصناديق.

التوصيات:

- بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحثون بالآتي:
- الاستمرار في إنشاء الصناديق الاستثمارية مع تطوير الاداء المالي للمراجعة الداخلية.
- ضرورة الإلتزام بأسس وقواعد المراجعة الداخلية وتطبيقها بصورة دقيقة .
- ضرورة تركيز المراجعة الداخلية علي مراجعة الاجراءات الادارية لصناديق الاستثمار .
- ضرورة التأهيل العلمي والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين من أجل مواكبة التطور المستمر في تقنية الصناديق الاستثمارية.
- ضرورة نشر القوائم المالية للصناديق الاستثمارية تطبيقاً لمبدأ الإفصاح والشفافية، وذلك حتى يتمكن المساهمون في الصناديق الاستثمارية من معرفة نتائج أعمال الصناديق التي يستثمرون فيها أموالهم، وكذلك حتى تتمكن إجازة الصناديق من جذب المزيد من المستثمرين المرتقبون.
- تنظيم السمنارات والدوريات التدريبية للعاملين في مجال الاستثمار المالي لتنمية مهاراتهم في إنشاء وإدارة الصناديق الاستثمارية.
- العمل على زيادة الوعي الاستثماري لجمهور المستثمرين وتعريفهم بالأدوات الاستثمارية من خلال الترويج المكثف للاستثمار في الصناديق الاستثمارية.
- ضرورة تشجيع بنك السودان لهذه الصناديق بالاكتتاب في رؤوس أموالها.

المراجع:

1. أحمد بن حسن بن أحمد الحسني (1999م)، صناديق الاستثمار دراسة وتحليل من منظور إسلامي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة).
2. أحمد حلمي جمعة، (2002م)، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات (عمان: دار صفاء للطباعة والنشر).
3. أحمد صلاح عطية (2002-2003م)، مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
4. أمين السيد أحمد لطفي (2005م)، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
5. توفيق مصطفى أبو رقية وعبد الهادي اسحاق، (1984م)، تدقيق ومراجعة الحسابات (عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع).
6. داود يوسف (2002م)، تدقيق البيانات المالية من الناحية النظرية والتطبيق، (لبنان: مكتبة صادر ناشرون).
7. عبدالله السنفي (1996م)، إدارة النتائج والعمليات، (صنعاء: بدون دار نشر).
8. عبد الغفار حنفي (1999م) الاستثمار في الأوراق المالية (القاهرة: المكتبة العربية).
9. عبد الفتاح الصحن ومحمد السربا (2004م)، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئ والكلي (الإسكندرية: الدار الجامعية).
10. عبد الماجد عبد الله أحمد (2002م)، مبادئ المراجعة (أم درمان: دار جامعة أم درمان الإسلامية).
11. عدنان الهندي وآخرون (1995م)، المصارف العربية وصناعة صناديق الاستثمار، (بيروت: اتحاد المصارف العربية).
12. عصام الدين محمد متولي، فتح الرحمن الحسن منصور (2001م)، مدخل في مراجعة الحسابات، جامعة أم درمان الإسلامية (أم درمان: دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر).
13. الفنا آر تيز، جيمس لوبك (2002م)، المراجعة مدخل متكامل، المملكة العربية السعودية، (الرياض: دار المريخ للنشر).
14. كمال عبد القادر (2003م)، تجربة إصدار وإدارة صناديق الاستثمار، (الخرطوم: بنك الاستثمار المالي).
15. محمد السويلم (يناير 2001م)، المجلة العلمية، الإدارة العامة، المجلد الأربعون، العدد الرابع.
16. محمد صالح الحناوي وآخرون (2003م)، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
17. منصور أحمد البدري، شحاتة السيد (2003م)، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
18. منى قاسم (2000م)، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، (بيروت: الدار المصرية اللبنانية).
19. مهدي حسن زويلف (1993م) إدارة الأفراد من منظور كمي والعلاقات الانسانية، (الاردن: دار مجدلاوي للنشر).
20. وليم توماس، امرسون هنكي (2004م)، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المملكة العربية السعودية، (الرياض: دار المريخ للنشر، الطبعة الأخيرة).
21. ستنا سلمان عثمان الحسن (2013/9/22م)، مراجع داخلي، (الخرطوم: بنك الاستثمار المالي).

22. صديق حسن منصور الشيخ(2013/9/22م)،مدير إدارة المراجعة الداخلية، (الخرطوم: بنك الاستثمار المالي).
23. عبدالله عمر الصديق(2013/9/24م)، مدير إدارة الشؤون المالية والادارية،(الخرطوم: بنك الاستثمار المالي).
24. فتح الرحمن علي محمد صالح(2013/9/26م)،مدير ادارة المحافظ والصناديق الاستثمارية،(الخرطوم: بنك الاستثمار المالي).